



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تقييم سياسات الإنفاق العام للحكومات المركزية والمحلية في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق بعد عام ٢٠٠٣

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل

أحمد حامر نجف

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

ميثم لعبيبي إسحاق

٢٠١٥ م

١٤٣٦ هـ

المستخلص

أنعكس الجدل الفكري المتعلق بسياسات الانفاق العام في ظل الحكومات المركزية والمحلية على الكثير من التجارب الدولية، لذا تم الاستعانة بتجارب دول مختارة (مملكة ماليزيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة) من أجل الاستفادة من دروسها في توزيع سلطات ومسؤوليات الانفاق العام على مستويات الحكم المختلفة (المركزية والمحليات والاقاليم)، ومن ثم محاولة الاستفادة من هذه التجارب في تقويم سياسات الانفاق العام في الاقتصاد العراقي، أخذين بعين الاهتمام مرحلة التحول التي مرت بها الدولة العراقية من النظام المركزي الى اللامركزي بعد ٢٠٠٣، مع مراعاة مشكلات الاقتصاد العراقي وخصوصيته.

ان المشكلة الرئيسة التي يحاول البحث حلها تتمثل في أنّ الكثير من الدول النامية والعراق خصوصاً تفتقر لمتطلبات التطبيق الفعال للامركزية، من حيث إشكالية توزيع مسؤوليات الانفاق العام الذي يتلاءم مع المستويين المركزي والمحلي، إذ قد لا تعبر سياسات الانفاق العام عن شكل النظام المتبع.

تبرز أهمية البحث بأنه يتناول موضوعاً يخدم أغراض التحول نحو اللامركزية، والتغيرات في سياسات الانفاق العام نتيجة لذلك، والتي اكدتها الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، بما يعود الى الاستفادة من مزايا هذا التحول.

لذا فان البحث يسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف، تتمثل بتقديم عرض مفاهيمي عن الانفاق العام وسياساته وأهدافه على المستويين المركزي والمحلي، والاستفادة من التجارب والمرجعيات النظرية في تقويم سياسات الانفاق العام في العراق من منظور السلطة المركزية والمحلية.

ان الفرضية الاساسية التي ينطلق اليها البحث منها تشير الى "إن توزيع صلاحيات ومسؤوليات الانفاق العام، تدفع بالبلدان في عينة الدراسة نحو تحقيق العديد من المزايا من أهمها الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد المالية وتشجيع القطاع الخاص".

ومن ابرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث أن :-

١. عدم وجود توزيع دقيق لاختصاصات ومسؤوليات الانفاق بين الحكومة الاتحادية والمحلية في الاقتصاد العراقي، حيث بلغت نسبة الانفاق على قطاع الصحة للحكومة الاتحادية (١٨.٩%) في محافظة بغداد، في حين كانت نسبة الانفاق للحكومة المحلية لمحافظة بغداد (٣.٢%)، على الرغم من منح صلاحيات الانفاق على القطاع الصحة للحكومة المحلية

ويوصي الباحث من خلال هذه الاستنتاج بأن :-

١. زيادة المشاركة بين الحكومة الاتحادية والمحلية من خلال إعادة تخصيص الموارد لصالح الحكومات المحلية، وذلك من خلال تفعيل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، وذلك بتوزيع مسؤوليات وسلطات الانفاق بين الحكومة الاتحادية والمحلية.